

القبلة

الرسائل

رسل خاصة الاجرة

بسم مدير المراجعة السؤل

حسين الصبيح

في الطبيعة الامرية بنسب اجرام

مراجعة دة سياسة ايجامية تعدد جهرين في الاسبوع

لجنة الاعلام والرب

مكة المكرمة

يوم الاثنين ٣٠ في الحجة سنة ١٣٤١

١٩٧٢

توجيهات

وجه وسام التبعة الى الشان من الدرجة الاولى الى غاية الماروق هدى
وجه وسام الاستقلال الى الشان من الدرجة الثالثة الى صاحب التبعة مدير المراجعة
الموسمية المبدع ملاح

اعلان رسمي

تلن نظرة الرسوم الموسمية للحكومة من
ورد الى حجة من الحجاج في عام ١٣٤١
وخلالهم بأنه يوجد في عازلها ١٢١٢ طن
ورطة وطرد به اتياء مختصة فكل من قد له
شئ من هذا الشئ فليد أن راجع النظارة
للفار فيها ثمانية شهر صفر من سنة اعادة
سنة ١٣٤٧ ومن يتأخر من التواصي في خلال
البلدة للذ كورة فليس له حق التاوية بشئ ما
كما أن النظارة للوى اليها تكون عبيرة على
رد كل دعوى تهم أو مسجلة تحدث من
قبل ارباب الاشياء للذ كورة. وقد جرى
قدها بما ذكر من قبل الحكومة في جميع
أوباء الناسة ووجدة. ولاعلان ذلك
فصوم صار لشرفه

١٩٧٢ في الحجة سنة ١٣٤١

بلاغ رسمي

تكرار الحكومة بلاغا للموم بتخرج
الذهب بتأمين جميع التملك الحاشية
وقلة فكل من يرتكب خلاف ذلك الامر
يعرض نفسه لجزاء الصلوم ومعاملة ما يفيض

عليه من الذهب. ولااعلالم الموم بذلك لم
تشر هذا البلاغ

١٧ جدى الاول سنة ١٣٤١

اعلان رسمي

من تابة راسة الوكلاء
ايمل كافة المستأجرين وارباب العقارات انه
قد تقرر بان يكون الاجارات في عام ١٣٤٧
باختيار اجارة سنة ٣٧ كما جرى في العام الماضي
وذلك بان يدفع اجار القهادى والذ كرين والاقران
والطواحين دفعة واحدة وأما البيوت فبما اجارها
النصف حالا والنصف الاخر في شهر رجب
سنة ١٣٤٧ ولا يمكن أن يخرج ساكن من
مكته وأما الدفع فيكون بالنصف ذهبا والنصف
بعملة سمر الجنية سبعة عيدي ومن لم يقبل من
من ارباب العقارات فليس الاجارة بهذه الصفة
فلى المستأجر سراجة الحكومة لا يجاز المجر
بجولها ومن يتردد من قسط الاجار في جينه كما
تقرر بجمرة الحكومة بما يدفع أو الاعلام سالا
ولااعلالم الموم بذلك صلا علانه

١٩٧٢ في الحجة سنة ١٣٤١

بيان رسمي

من الاسلوك والقاعدة -
- للتخذ تكتية اركاب الحجاج الى البحر -
- بداد اتم فريضة الحج -
لادة الاولى - البخرة التي لم يكن لها حجة
تقبل يكون هو للسؤل من
مملات لا يمكن اركاب اتي
شخص يها من الحجاج

لادة الحاشية -
كل بكرة اربا على حجاج
من مينا حجة الى اتي حجة
كانت اذا كانت تابة بالحكومة
لم يكن لها اصل موجود حجة
فلا بد لها من كفاية لحد
التبصيل للزوجين حجة
بالجولية من كل ما يحدث منها
في حق الحجاج واي صورة
كانت وان لم تتبيل على مثل
هذه الكفاية فلا يمكن ازال
اي فرد فيها من الحجاج

لادة الثانية -
اذا اولد الحجاج وأوا الاسرم
في احدى البواخر للذ كورة
في اللادة الثانية يقتضى ائبت
يجوزوا اعتراف الحكومة بأن
دكروهم في تلك البواخر سطوهم
واعتيارهم وان الحكومة غير
مسئولة عما حدث عليهم اثناء
سفرهم في البخرة للذ كورة
وهذا الاعتراف يقتضى عليه
من طرق تعالية دولتهم
للوجود في جنة وشير هذه
الصورة لا يمكن سفرهم في
مثل تلك البواخر وهذا حاشا
على راحتهم. وقيل ان
تطبي تلك البكرة
ونجري تلك الشروط خلا
يسوع ان يطموا سراجا
للبحر. واذا وقع شئ مثل
هذا فكل تلك البخرة
بمسد قيمة ذلك السراج
معاذة. والواظف الاذن

يسكون هذا بمازون بحسب
لادة ثالثة -
شدة جتهات
لادة الرابعة -
مقدورة أي باعرة تكون
مقتضية على الشروط بادة
الذ كرين اعلا يبنى لطوفها
ان يقدم كل منهم فائمة
باسم من قد من الحجاج
الذين يريدون السفر لا اتر
الحكومة للتفتية (كالسنة)
والرسوم والجوازات)
ليعدوا عليها في رفته. وقته
تصل فحجاج لتكروى
بأديهم. وهذا الدفع اذ حاشا
انام الدوائر للذ كورة
لا جرة هذه المالة بحيث
لا يكون لهم طاق الاطوار
كل شخص منهم لشادة
الذ كورة للتفتية.
لادة الخامسة -
يبنى قاطوف أو الطرفين
وشائع الجاوه انهم اذا
اجروا التاملات للذ كورة
في اللادة الرابعة الا يزلوا
ويخرجوا الحجاج من
مساكنهم الا رأسا الى
النبايك خصوصا منهم
مياهم في الرصيف (يبنى
بعد وصول البخرة الى
الرمي وانما ماملاتها
التفتية مع المجر الصني وغيره
بحيث لا يبق لسفرها الا تروى
الحجاج وسفرهم). وكل شيخ

جاوه أو وكيل مطوفين ينزل حياجه الى رصيف الرسوم قبل ان تم هذه المعاملة فيكون سيكنا يحدث عليهم من قلة الراحة بقائهم في الرصيف يحتاج بحسب حرارة الجو في المرة الاولى وفي الثانية يبرد من حره.

المادة الخامسة - نظارة الرسوم والبلدية والصحة تبين كتابتين مضمومتين وبما بين تلك الكتابتين في كل جلسة يقررن في الاماكن التي يتقربها الجاسم المايق من معاملاتهم كالرصيف والصحة وغيرها ويحصلون ادى اهل في هذه النقطة المهمة يكون جزاء ما يورد المدين لها حسب ستة اشهر.

المادة السابعة - يجب على رؤساء الدوائر الذين لهم علاقة في النقطه التي يقيم بها الجاسم عند تزوجهم الى الوافران يحملوا فيها استراحتات لقضاء حاجات الجاسم المذكورين.

المادة الثامنة - على رئيس المرفأ وعلى وكيل البحرية ترتيب السنايك المشقة لنقل الجاسم المذكورين حسب الاقتضاء ان كانت الباغرة أو باخرين وتبين المقدار اللازم من السنايك لكل باغرة أو صدى فيها مشقة بحيث لا يتم ادى في غير اوقاف الجاسم المذكورين لكي يحملهم سنايكهم الى الباغرة فوراً بمجرد وصولهم الى الرصيف وعند تسويقهم واهل هذه المعاملات فالجزاء المذكور بما له يتخذ على هذه

المادة التاسعة - الجزاءات المترتبة والمذكورة بما له يتخذ الحكم بما يجره شرع للمفتشين السريين الذين سينتون

المادة العاشرة - لمرافعة الجوازات والصحة تبين كتابتين مضمومتين وبما بين تلك الكتابتين في كل جلسة يقررن في الاماكن التي يتقربها الجاسم المايق من معاملاتهم كالرصيف والصحة وغيرها ويحصلون ادى اهل في هذه النقطة المهمة يكون جزاء ما يورد المدين لها حسب ستة اشهر.

بالنظر لكون قائم مقام جده هو حاكم البلاد وهو المسئول عن انواع معاملاتها عليه نسبة ما يقع في هذا من تصدير او خلل في كافة المعاملات

المادة الحادية عشر - عند سفر أي باغرة الى الهند او جاوه او غيرها من البلاد ينبغي ان تأخذ بالثلاثة عشرة قراء حجاج تلك الجهة وذلك حسب الشداد والتسامل الجاري واذا لم يتقبل هذا العدد فتتخذ الحكومة التدابير اللازمة

٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٤١

حول قضية المحجل

اننا (كاذكرنا قبل) لم نورد ما وردناه (في العدد الماضي) الا في جملته من هذه الجريدة (في القالات والرسائل التي حيرتها الصحافة والاعلام العربية - الامباهة ومغايرة بشعور الابهاء العربي الاصيل للزور في نطقات العرب الطبيعية ايسه اياه من كان منهم في الشرق ما يس ادى في حيرة لاد في حيرة منهم في الغرب. وان تلك القالات للزور وعلينا ان نرى من بيت التسيكوت. وقد ظهرت مبادئ هذا الزور للقر.

فقد اذنت كثير من تلك الصحف للظلمة لا ندري ماذا يقول الان. وكما يقول باننا اسلمنا بجزيرة العرب للزور وجعلنا مقدسناهم تحت حمايته. وتاوه فخرنا من دأثره الا سلام. وهذه المرة تستدعي الداء الى قيام طينا. ولا شك ان مدارك الحقيقة وأربابها هي البينة لكل ما في هذا الا اننا لا نرى بأساً من اقامت نظرم (على الاجل) الى ما فهم صراحة من جواب المورود « بنور ليتون » على السؤال الذي وجه اليه في مجلس الاعيان البرلاني بشأن تضييقهم وقد نشر ذلك في جيف مصر وغيرها من صحف العالم وهو : « لندن في ٧٠ يولي » قال المورود بنور ليتون في مجلس اللوردات ودأ على سؤال من المورود وجلان بشأن الخلاف القائم بين مصر والجهاز : انه علم ان الحكومة المصرية طلبت ايجراً من الحكومة الهاشمية ان تأذن لها بارسال مستشفين الى الجهاز مع موظفي المصري الذي يصحب الحج حادثة في كل عام ليسكن في جميعه الحكومة للشرقة في طريقها الى مكة وكان للزعم ان يتم أحد المستشفين في جده وأن يصحب للمستشفى الاخر الجاسم الى مكة

لكي تشهد صحة الجاسم للصريين هناك ولم تكن الحكومة المصرية بطبيعة الحال تتوسع اجترأها على هذه البينة التي لم يكن للزور منها سوى خدمة الانسانية الحقة ولكننا وجدنا في ذلك أن ذلك الجاسم رفض السماح بتزول المستشفين في بلاده ولو أنه لم يبد اجترأاً على قبول الاطباء المضمومتين للصاحين لوكب الحج الرسمي. وشاء على ذلك طلبت الحكومة المصرية مخاطبة الحكومة الهاشمية بطريق اللشد البرلاني في جده ولكن لم يتمكن على كل حال من حمل الحكومة الهاشمية على الدليل من خطتها. وقد رفض أمير الحج بناء على التعليمات التي تلقاها من الحكومة المصرية أن ينزل الى الهند السكوة للشرقة الا اذا سمحت له الحكومة الجازية باسقاط المستشفين ثم ما دام الجميع الى مصر. ونزل للطلعات الواردة من مثل حكومة جلالة الملك على ان الحكومة المصرية بالتخلل هذه الخطة لم تخرج من دائرة حقوقها. انتهى

ومن هذا يعلم كنه تلك الحاية وما فيها من خطر مسا في العلم والوضوح انه الا اننا نقول لاخواننا التجار اصحاب الصحف العربية وعمرهم وأرباب الرسائل التي وايضا في كثير من الصحف للظلمة اننا وقد احدث تفسيره وتوقيفه مما يفترون على الموقف الذي لا يزيد شرفكم (يا بني عرب وخطان) الا حطة وعظاً ومكرمة.

ولا ستفاد خاطركم وعلكم بأنكم لم تدافعوا الا من حقيقة باهرة. وضرورة اعلامكم بما وجب علينا يا اهل الا وهي خدمة الانسانية عموماً وبأنه انما خصوصاً بزعم القوم اننا منسنا البينة المقصود بها أساساً خدمة الصحة العمومية من خدمة الجاسم للصريين وانما مسناكرامة وشعور وحبيات الحكومة الجازية المصرية. ولكن على من يقول هذا ان يتأمل أولاً نص تصريحات مولانا نائب رئيس الوكلاء وقاضي القضاة لاسير الحج « بالترحيب والتأهيل وبينة المحترمة وبكل ما منه من اطباء وغيرهم سواء كان الاطباء أو ما منهم من ادوات طبية وغيرها من سائر الاوزام الصحية - واحداً أو اثناً وأن لهم أن يما لجرا من يشاؤون من الصريين وغيرهم حجاجاً أو غير حجاج » فانها كافية وواقية لتكذيب ما يقال باننا ما رخصنا أولئك الاطباء فيما يراد بهم من خدمة الصحة العمومية (لو كان المقصود بهم تلك النية). وملاوة على قبول تلك الهيئة لا ينافي تلك الوظيفة فان تصريحات مولانا قاضي القضاة لاسير الحج (بعد قبوله تلك الهيئة التي صرح بها بأن تكون جزأ لا جزأ من هيئة العمل محل منه أيتها

وزرعل منه حياً رجل) بقوله : « يحرم عليك باحضرة البشاة ان تحرم هؤلاء من الحج بعد أن تلبسوا بفساخره » فلم ينافي كل صراحة بما يتقوله طينا من أننا ردونا ركب الحمل ومننا هيئة من الحج : « سها بعد الجوهان المحسوس لوضح الذي يكذب تلك القربة صراحة وهو ابتلاء مكة والبلاد بالالوف من الجاسم للصريين وشهادة من ذكرنا اساهم من القابات الذين اوردوا التزول في جده ففهم خسارة أمير الحج من ذلك فذهبوا به الى السويس ومنا رجسوا الى جده ومن اده عليهم يدا كهم الحج كما أسرتنا اليه في صدد (٧٠٧) من « القبة » . ومن هذا يتظاهر صراحة أهمية ما يقبل من رد الحج أو الجاسم وتبين منه أيضاً بأن لو كان المقصود من الهيئة الطبية هو خدمة صحة الجاسم العمومية لاسير أمير الحج بالتركية بمكة وأطبائه وأدواته اذ لم يبق ما يحوطون ذلك وحصل المقصود من التصور خدمة أولئك الاطباء اصلاً خصوصية للصحة والسوية المتصورة بتلك الكافة. وأيضاً البحث في كيفية تأسيس المستشفيات الى ما بعد اقتضاء موسم الحج هناك من طويل يمكن في خلاله حل ما هو أظلم من هذه. ولكن لم ندر سر لانع الحقيق لئلا يلهي الجدل وميعة الى جده بالاداة قد سرعوه (بما نرى وحسبنا الحكومة به وأطبائه ونحرم هيئة كاذكر بماليه) ١٢.

ولكن ليقضي الله أمراً كان مفقولاً. وعلى هذا لما هي للضرورة التي يردون توجيهها الى حكومتنا.

هذا من جهة قضية الرموللاردو لركب المحجل والهيئة الطبية تتضح منه الحقيقة فقيم الحكم : أما الثاني (وهو قضية زعم مساننا لشعور الحكومة المصرية بردنا عليها تأسيس المستشفين) - فصرحات الحكومة الهاشمية « بانها مستعدة لتفاهم مع الحكومة المصرية بشأن المستشفين وتطبيق ما في ذلك على التام في الجارى بين العالم في مثل هذا الشأن » - دليل باهر على أننا لم نمن كرامتها الجاسة وعظمتها المظنة فان الهيئة الطبية التي بدنا حرصاً على صحة الجاسم المصري ونحوه - قبلنا حكومتنا ولم نرد فرداً من حجاج اخواننا العالم المصري كما يفهم من شهادات ركاك حتى الباغرة الحاملة للصالح الشريف. وما في قول حكومتنا بأنها مستعدة لتفاهم مع الحكومة المصرية في قضية المستشفين - لا يبق علنا أيضاً زعم مساننا الكرامة. فان موسم الحج يتضي بمخاطبة صحتهم بتلك الهيئة والمستشفين المقصود لا شك في امكان تقرر أمرها

أقبل حلول موسم الحج الاثني. وهذا اصحح بان
لم يكن هناك من حقيق موجب لهذه الجحيمات
والنقصات. وان كان هناك شيء فهو اختلاف
فقط لا تأثير له على المصلحة من أي وجهة كانت.
وسم هذا قانوناً فواخذت تلك القصة
وتحاربها وحررت ما وكل منسوبة لان كل ما
أنا به لا شك أنه من تأييد الكوكابين...
ولكن للواخذة على أناضلة الله للثنتين بما
أنتوا به. فان في قوله صلى الله عليه وسلم: «أجر أكم
على القضاة أكم على النار» ما يمكن لبيان
ماهية هؤلاء الثنتين. ولا نشك في انما سألنا في
من أفعال بعض أفاضل علماء مصر - لم يبق علا
لاستخدام القبلة - للافضل وجه مناسب
بعد استشهد شاهد من أهله. فها هو
مولانا الأستاذ واحد ابراهيم من علماء الاظهر
الشريف - يقول في الصفة الثانية من
عدد (١٠٤٥) من المظن: ما يلي:

الحكومة والحج

وحكم الشرعية
(فخر مستقيم فاضل في المقام الاخر يسأل
الاستاذ الفاضل عن عدم وجود الاطباء
والدواء يستجيب القاء الرد في تلك
اذا هو بعد الحج. قال وجميع القلوب
الاسلامية المختلفة لم تصب بها مثل هذه
البطالة
ثم هل يجوز ان يكون عدم وجود هذا
الطبيب الخاسر سبباً لضياع حياته فيترك
فرصة الحج
والجواب على ذلك ان فرصة الحج لا
توقف على وجود طبيب عام أو خاص ولا
بشأن طبية رسيبة أو غير رسيبة فلم يصح
الترافف الكريم ولا ورد في الحديث
الشريف ولا في احوال ائمة المذاهب
وجوب إجماع الاطباء أو المربين لان المرض
في الجواز من الامور الطارئة في الدنيا وليست

من الملازمة طيبيا

اما فتوى شيخ الاظهر مفتي الديار
المصرية فقد وضعت على قاعدة الجواب على
تدور السؤال كما كان يجري في الاستشارة فاذا
قبل ما قولكم دام فضلكم في رجل قتل عمداً
واعتقر بجنائنه هل اعدامه شرعاً صحيح ام
لا (الجواب نعم). ولكن المشقة الاسلامية
في صدها الحديث لم تعد تكفي بطل هذه
الامور القوية بل سارت اذا قدم لها شيء
من ذلك طلبت لطف اوراق القضية واطلعت
عليها بنفسها ودرستها لتعرف من اقتناع

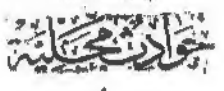
حكم الشرع فيها. كذلك جرت مسألة العدل
والبيئة الطبية اذ في حضرات مفتي مصر
وشيوخ الجامع الاظهر على قدر سؤال
الحكومة المصرية من غير معرفة حقيقة ما
جرى في هذه المسألة الخطيرة. والا
فان الخطر الذي يجب اجتنابه ويمنع الحج
لاجله اذا لم توافق العدل تلك البشة غير
الاستعدادية.
ولو كان حضرات علماء الاجلاء يريدون
الفتوى الشرعية الصحيحة لدروا مسألة
العدل درسا دقيقا ومجربا باقتراح القلم
الاخر وهو التوسط بين مصر ومكة بما لهم
من الصفة الدينية ولكن بظهور ان
السؤال من اولها الى آخرها خلاف لما
ظهر للبيان قال قد جرت توضع الخفايا وان
قد انظره قريب

احمد ابراهيم

من علماء الاظهر الشريف انني
وأعلم من هذا وأبلغ قول الشيخ القنبري
في حاشيته التي اوردتها بذيل مقالته للفتوى في
الصفة الاولى من عدد (١٠٤٥) من المظن:
تحت عنوان (الفتوى الاسلامي وقرارات
العلماء) وقد اورد هذه المسألة بعد ان في عما
أني في مقالته المذكور الطويل الذي يضي
ذرع في القبلة، وأجمل من «القبلة» من
الايمان به... يوهامي تلك الحاشية التي في
استاذنا الشيخ المذكور محمد تقي الزحافى من
علماء الاظهر والحاسي الشريف بالقاهرة - قال:
[حاشية] بحث للفتوى - اذا الفتى - في
دفاع لندن من ذلك الجبار (كذا) حتى اذا
كان صحيحاً بقررة للفتوى كتاب الحكومة المصرية
عنايا فاسيا على نحو يراها واخاها الحقيقة
على ساسي القنبري شيخ الجامع الاظهر والمفتي
الاكبر احقاً بالحق وانها قالها طيل [انتهى
ولعل شيئا القنبري على الزحافى لم يكن من
الحزب الكوكابين]....

وعلى ذلك قول دكتور (يا عالم الحقيقة) بعد
هذا كله ما يجب كلمة واحدة بما يقال هنا.
أو ليس أنا مذكورون ان لم تعد مثل هذه
الفسطات جلالة على ملنا بانهم حيث صوت
ما يتوه بانهم كما يبدون ذلك وظن من مقال
الاستاذ القنبري على الزحافى الكوكابين
وحاشية المذكورة. هذا اذا لم قل ان السؤال
الذي أسس على رد حكومتنا للاطباء والاعتناء
بترقية باطل ولا عمل ولا وجه له أساساً لتبول
حكومتنا لهم (أي لا ذلك الاطباء) كما سر.
ولكن عبارة ان يلزنا بالبحث والقرن في

هذا لم يورد الا ما دفع مؤاخذه الحكومة
المصرية لنا.
فأملوا في الدعاء بانشاء بربر وفطال
لتسوا انكم لم تقتصر والامن بيض، ووجهكم
ويستد آراءكم في أي المواقف التي تظنكم
الحية مشاركتكم المعهودة له. وانما تكرر
تختارنا من عظمة جبل غاثة ان لا يدم البلاد
من هذا القصور وهذه الفتوة والشهامة التي
هي متنتى المناهج وقول على انواها مصر ما
فيكم كما يشهد العالم ولما ان لا يسبقنا
فيكم. فليحى الرب وليحي العربية وليحي
الشهامة العربية



سفر

الوفد الفلسطيني
في يوم الثلاثاء الماضي برح «الخاصة»
«الوفد الاسلامي الفلسطيني» المحترم ونوجه
ان يومه في مدينته الخاصة... بالذاتين
بعد ان نجح في موته التي قدم من اجلها. وافتاد
السلامة في الحل والترحال

سفر

الموجه كمال الدين
والقاروق عدلي
برح «الخاصة» أيضا حضرة الاستاذ
للانضال مولانا الموجه كمال الدين وتبذره غداة
القاروق عدلي والفاضل الشيخ عبدالحق شدي
وقد كان سفرهم على سيارة خاصة الى جدة آتيين
الى صومهم بدفوزهم بأداء فريضة الحج واقتنم
بالسلامة في السفر والاقامة. وعند وصولهم الى
جدة وقع غداة القاروق عدلي الى السنة الخامسة
الملوكية المطالب الاثني وهو:

(مولانا صاحب الجلالة داعي في الاجلام
قبل ان ابرح حواجل بلادك الكريمة
التي اتوقع مغادرتها في ١٩ الجاري استرحم ان
تسعدوني ببيان شكرى المتيق لما فعلتم به
علي مؤخر من الجديك للوكية - الاوه ولا نسام
علي بوسام الصفة الاولى الذي تقدي اليه صاحب
السمو الملكي مساء يوم سفرنا من مكة
ان هذه اللزبة السامية منتظر البهاهيون
كثيرة وستبهرها بان عديدة تملل علامة
الرضى من جلالتكم من بعض الموقوفات الزهيدة
في سبيل خدمة عقيدتنا الاسلامية المقدسة
واسأل الله ان تكون فدا لا حسنا ليجلنا في
نيل السعادة التامة بقرب الساعة التي تروى فيها
اليادي الاسلامية منتشرة في العالم
وانا اغتفركم جميعا بالداء بدوام صحبة

جلالتكم واليا مع السيدة مكرمة الخاتون
من صميم قلوبنا بكل ما في قلوبهم من عزي من معروف
وجليل

١٩٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤
اخبرني في الاجلام
(عدلي)

سفر قافلة الحج

في يوم الجمعة الماضية برح «الخاصة»
قافلة الحج (الدين) لم يذهبوا الزيادة قبل
الحج) وكان سفرهم الى المدينة المنورة على
طريق البحر للخطيرة بأمم الاغاثات البتيرة
الطاهرة. ولما بين حارة القوس الزيادة من
الجمال التي على طريق «صفتان» رأى مقاومتها
توجها على طريق الساحل بأمم الله انيتهم
ودرافتهم السلامة في القطن والاقامة

وصول

و كروب أهل المدينة
وقد يلتنا أن كروب أهل المدينة الذين
فازوا بأداء الحج ونوجهوا من «الخاصة»
في يوم الاحد الماضي - وصولوا الى المدينة
المنورة بتمام الصحة والعاقة

اعلان

من مركز بلدة الناصية
معرض الزيادة الثانية الزام رسوم التطوير
ورسوم صفة القصة والذهب والمادون والمجهرات
الناشرة لعام ١٩٢٤ فنله زهرة في الزام على من
ذلك فليرا جمع مركز بلدة بالاصح (الطابع
على شروط الزام) في ١٩ الحج لسنة ١٩٢٤

تفقد اجتام

في حضور ائمة البارحة كان المسمى مكتظا
بالسامين وكنت متدعيا غلامهم لاد فريضة
سعى الصبرة. ولما دخلت كان يجب سماعي
الداخل - وهو غدا غدا القود والاختتام
مذكور القدر اكد ان الشوط الرابع من العلم
الاوجه في أي الاقراض من الشدة التي كانت
فيه وكان ام ما يرضى. فلهذا من اذلة اجتام
احدا مثل ذلك المتشكي متوقفي على احدي وجوهه
اسمي واسم ما تلي. وعلى الوجه الثاني ما يرضى
طبع العلم بالتاريخ العربي ١٩٢٤ نوفمبر
سنة ١٩٢٤. وعلى الوجه الثالث اسم الملكية
السورية. والحمد لله الذي منقوش على بالخط
الرفعة العربي امثال الشيك ونحوه التاريخ العربي
١٩٢٤ سنة ١٩٢٤. أما انتم الثالث فهو خلو
من كل هذا وانما عن حور عليه بالالة المصدرة ونحوه
غراق «رسم صوري بشكل بسيط» فلي كل
ورقة تظهر من يد الان وموافقا عليها بأحد هذه
الاختام لا اعتبار بها عالم يمكن ميزونة باضاء
بدي الصريح: ارجع آسرين
١٩٢٤ في الحج سنة ١٩٢٤ ردا أغسطس سنة ١٩٢٤

اطاعات الحاجج ومطوفوهم

للمارة المسجد الاقصى

٢

جنبه انكليزي

عدد

- ١ الشيخ أمين نوال وكيل بيت محمد
- ٢ عبد السلام قاضي زاده
- ٣ الشيخ عبد الله نور حبيب الله
- ٤ الحاج محمد ثابت الحلبي من حجاج بيت
- ٥ محمد عبد السلام قاضي زاده
- ٦ الشيخ عيسى بوري
- ٧ السيد عمر علي شيخ الجاوه
- ٨ اولاد الزحوم الشيخ عمود مطار
- ٩ احد الصبارف
- ١٠ الشيخ صالح طيب
- ١١ ابناء الزحوم الشيخ محمد علي اسماعيل
- ١٢ حاجي عبد الرحمن من اهالي سيام
- ١٣ من حجاج الشيخ محمد الي بيدي
- ١٤ من ابناء الشيخ علي شانه
- ١٥ من حجاج الشيخ بقرب ميرد ١٣٠ عبيدي
- ١٦ من حجاج الشيخ محمد حسين حاجي
- ١٧ احد بن وجامه و ٢٠ ربه فقه
- ١٨ من حجاج الشيخ محمد حسين بقرب
- ١٩ و صراده بان وجامه
- ٢٠ من حجاج حمزه جراه عبد الله شمس
- ٢١ الهادي
- ٢٢ الشيخ محمد نور ملا شكا
- ٢٣ الشيخ ابراهيم عبيد مطوف اليمن
- ٢٤ من حجاج الشيخ عبد القادر اسكندر
- ٢٥ الحاج محمد صديق
- ٢٦ الشيخ عبد الله ومضان مطوف الهند

جنبه ضاني

- ٢٧ الشيخ محمد بشا مطوف الهند و عبيدي
- ٢٨ من حجاج امين نوال وكيل بيت محمد
- ٢٩ ابن عبد السلام قاضي زاده
- ٣٠ الشيخ يحيى مطار واخوانه

جنبه مصري

- ٣١ من طرف سعادة احمد بك ابو سده
- ٣٢ للمصري من حجاج محمد نور ابو قاصف
- ٣٣ من حجاج الشيخ عبد الله النوري
- ٣٤ حاجي محمد الخرو وحسن ورحمن اهالي
- ٣٥ ابا
- ٣٦ الشيخ عبد الرحمن عداس الحلبي
- ٣٧ الشيخ ابراهيم سالم الدهر الحلبي
- ٣٨ من طرف سعادة الدكتور محمد بك
- ٣٩ صالح مندوب الكرتينات للصرة
- ٤٠ عبد العزيز الهفتاني

جنبه مصري

- ١ من اطراف الشيخ محمد عبد الله ومحمد
- ٢ عبد الحكيم يا عين الشاهي في المني

دولة حيد مين

- ١٣ الشيخ حامد عبد الثاني
- ١٤ من حجاج للذكور حاجي ماوردي
- ١٥ وجامته
- ١٦ من حجاج للذكور حاجي تسان قولو
- ١٧ قاضي وجامه
- ١٨ من حجاج للذكور طيب بدس وجامته
- ١٩ ابناء ملوي عبد السلام بن ابراهيم الطوف
- ٢٠ جامة الحاج حسين الفعلي من طرف للذكور
- ٢١ من حجاج الشيخ حسن عبد الشكور
- ٢٢ الحاج عبد الجيد سر باه واحد عبيدي
- ٢٣ ارشدي واحد عبيدي سيرون واحد
- ٢٤ عبيدي ، عتيان واحد عبيدي ، ماويجه
- ٢٥ واحد عبيدي
- ٢٦ من حجاج حسن عبد الشكور ، محمد زين
- ٢٧ الباذن واحد عبيدي ، حاجي اسحاق
- ٢٨ اثنين عبيدي ، زين واحد عبيدي ،
- ٢٩ ادريس واحد عبيدي
- ٣٠ من حجاج الشيخ حسن هذا لشكور
- ٣١ رضوان واحد عبيدي ، عبد الكريم
- ٣٢ واحد عبيدي ، عمر واحد عبيدي ،
- ٣٣ كبدن واحد عبيدي ، ادريس خمسة
- ٣٤ مجادة
- ٣٥ الشيخ عبد العزيز جومباي
- ٣٦ ابراهيم عبد القادر ضاني ومسود
- ٣٧ ادن بن خليل وجامته من طرف
- ٣٨ للذكور
- ٣٩ من حجاج الشيخ حزة شيت
- ٤٠ الشيخ عبد الرحمن ضاني
- ٤١ الحاج عبد الحلبي من حجاج
- ٤٢ للذكور
- ٤٣ من حجاج محمد عارف سارة الحاج
- ٤٤ حلبي وجامته
- ٤٥ من حجاج محمد عارف سارة الحاج
- ٤٦ حسن وجامته
- ٤٧ من حجاج للذكور الحاج عبد الرحمن
- ٤٨ والاشري
- ٤٩ من حجاج للذكور منصور والياس
- ٥٠ وهشام
- ٥١ بكري وشام عبد الواحد و ذنون
- ٥٢ حاجي عتيان وشريف وشندي حجاج
- ٥٣ خديجه ابو شلمين
- ٥٤ عبد الثاني وجامته حجاج مصطفى
- ٥٥ الطويل

دولة حيد مين

- ١١ عبد الرشيد من حجاج محمد كاظم
- ١٢ عبد الجيد مدرجو من حجاج حسن
- ١٣ عبد الشكور
- ١٤ حاجي يوسف علي من حجاج محمد
- ١٥ عتيان خان
- ١٦ من حجاج الشيخ محمد نور ضاني
- ١٧ اقرار عدد ٧٣
- ١٨ من حجاج الشيخ محمد نور ضاني
- ١٩ اقرار عدد ٤٣
- ٢٠ حاجي يحيى بن جومري وساجي عتيان
- ٢١ فيره من حجاج اسماعيل فيرا
- ٢٢ من حجاج اسماعيل فيرة وفروش ١٤
- ٢٣ من حجاج الشيخ مصطفى قسي
- ٢٤ مدني وجامته وشي وجامته من حجاج
- ٢٥ اسماعيل متدورة
- ٢٦ حاجي بزل وجامته من حجاج امين فيرة
- ٢٧ محمد اسحق ومحمد طاهر ومحمد مرسي
- ٢٨ بن كوكب احد من حجاج بقرب
- ٢٩ فيره وفروش ١١
- ٣٠ الحاجي عبي الدين وجامته حجاج
- ٣١ محمد كاظم وفروش ١٠
- ٣٢ من طرف حجاج الشيخ محمد زبيدي
- ٣٣ وفروش ٢٨٠
- ٣٤ حاجي بلقي نور محمد
- ٣٥ من حجاج حسين ذراوة كيومين مريكي
- ٣٦ من حجاج حسين مؤمنه ، حاجي ياسين
- ٣٧ وجامه وفروش ٥٢
- ٣٨ من حجاج حسين مؤمنه ، ماء اسلام
- ٣٩ من حجاج حسين بنديجي
- ٤٠ الحاج عبد القادر وجامته من حجاج
- ٤١ حسين مؤمنه وفروش ٣٠
- ٤٢ محمد مدنان والحاج محمد يوسف من
- ٤٣ حجاج للذكور
- ٤٤ حجاج الشيخ عبد الجيد الزبيدي
- ٤٥ الحاج جعفر وجامته وفروش ١٠٤
- ٤٦ حجاج للذكور ، شمين ، بياتي ،
- ٤٧ مدبنة سارن ، بيون ، سينون ،
- ٤٨ بين وفروش ٢٠
- ٤٩ الحاج سليم حسن الشلي والحاج
- ٥٠ محمد ثابت حجاج خليل عالي
- ٥١ وفروش ١٠
- ٥٢ حاجي ازهرى وجامته ومبد الجليل
- ٥٣ بوان وجامته حجاج خديجه جابر
- ٥٤ وفروش ٨١
- ٥٥ صريم خالدي حجاج محمد نواوي
- ٥٦ وفروش ٥٧

دولة حيد مين

- ١ من حجاج الشيخ علي مشفق حاجي
- ٢ عبد الفتاح وعبد العزيز الشاهي
- ٣ احد وعبد الجيد واون وفروش ٢٠
- ٤ من حجاج ومطاف للذكور الكور وكور و صوم
- ٥ وسيد وحليل ويوم الرحيم وجوانه
- ٦ وفروش ١٠١
- ٧ من حجاج للذكور كور حاجي فضل وزيه
- ٨ جاري عدد ٢٠
- ٩ محمد لانه وساجي احمد حسن وزيه جاري
- ١٠ عدد ٩
- ١١ حاجي سيد رزق وساجي حجاج حسين
- ١٢ عبد الجيد
- ١٣ من طرف عبد المؤمن وسيد وزيه جاري
- ١٤ عدد ١
- ١٥ حاجي عبد الرحمن سايد وزيه جاري
- ١٦ عدد ٧ ، وفروش ٢٠ وفروش
- ١٧ عدد ١٢٢
- ١٨ حاجي صالح من حجاج ياسين عبد الجيد
- ١٩ حجاج للذكور الحاج عبد الصوف
- ٢٠ وسيدني
- ٢١ حجاج للذكور الحاج محمد وعبد الرحمن
- ٢٢ حجاج للذكور حاجي عمر وعبد الرحمن
- ٢٣ وفروش عدد ٢٠
- ٢٤ عبد الثاني من حجاج للذكور وفروش
- ٢٥ عدد ٢٠
- ٢٦ محمد صالح وابو بكر ومحمد من حجاج
- ٢٧ للذكور وفروش عدد ٢٠
- ٢٨ حجاج الشيخ حسن دوم ، سويدي
- ٢٩ وزبيدي وفروش ٢٥ وويلسيكو
- ٣٠ عدد ١
- ٣١ حج للذكور ، هارون وشرف الدين
- ٣٢ وريال سينكو عدد ١
- ٣٣ حجاج الشيخ عبد الرحمن زبي ، حاجي
- ٣٤ فدر ، ورحيم بن محمد وسيد مصطفى
- ٣٥ من حجاج عبد الرحمن زبي ، جاري
- ٣٦ ابن يمين
- ٣٧ من حجاج للذكور صاحب بن احمد
- ٣٨ وعبد الجيد قاسم
- ٣٩ من حجاج للذكور جاني وسيد فتي
- ٤٠ عبد الله رافقه وساجي وماس بن عبد الله
- ٤١ وفروش عدد ٥
- ٤٢ من حجاج للذكور حزة بن حسن
- ٤٣ وجامته وفروش ١٠